حق الاختلاف [٧]

الخطاب السائد وحق الاختلاف

[شهادة شخصية]*

سيد البحراوي

يحاول كاتبُ هذه السطور أن يمارس ـ عبرها ـ حقَّه في الاختلاف. وهو يعلم مُسبقاً أنه لن يستطيع، لأنّ هذا الحقّ غير ممكن التحقق، لا بسبب الخطاب السائد فحسب، بل لأنّ مجتمعنا الحديث قائم على نفي المختلف أو قمعِهِ أو تهميشه؛ وهذا المجتمع هو نفسه الذي أنتج الخطاب السائد في ثقافتنا الحديثة والمعاصرة. ولذلك فمهما حاولتُ أن أكون مختلفاً، فلن يسمح لي أحدٌ بذلك، حتى أنا نفسي؛ فلقد قُمعتُ بما يكفي عبر آلاف السنين، وخاصة في القرنين الأخيرين ـ وهي كلها فتراتٌ مترسِّبة في مستوياتٍ متعددة ومتراكبة من الوعي واللاوعي ـ بحيث أنني تحولتُ إلى رقيب على نفسي: شقّان يحارب كلٌّ منهما الآخر، وهي حربٌ قد تصل الى حد الشيزوفرينيا في بعض الأحيان.

ربما اقتربتُ في السطور السابقة من المفاهيم الفرويديّة، وربما اقتربتُ أيضاً من فلسفات الفرد والطبيعة، والعلاقة بين الحضارة والتوحش، والنسبيّ والمطلق. في هذا السياق أبدو كمن يجعل حقّ الاختلاف هو الحقيقة المطلقة التي نطمح إليها، ولا نستطيع تحقيقها، لأننا ـ مع تطور الحضارة ـ نزداد نسبيةً ونبتعد عن المطلق. ولو أنني سلّمتُ بهذا لما كان هناك مبرِّر لكتابةِ هذه السطور، لأنّ هذا الصراع طبيعيّ ولا مشكلة فيه، في حين أننا ـ في يقيني ـ لا نعيش مجرّد مشكلة بل تكاد تكون إشكاليةً غير قابلةٍ للحلّ.

ولكي أوضح الأمر، أقول إنني كفرد يرغب ـ بحكم تكوينه وعمله وقدراته ـ في أن يكون مختلفاً، وأنّ كل الامكانيات التي يمكن من خلالها التعبيرُ عن هذا الاختلاف تبدو متاحة ومع ذلك فإنني لا أستطيع في نهاية المطاف أن أحقق هذه الرغبة بالمعنى الجوهري العميق.

ـ ١ ـ

أنا أعمل بجامعة القاهرة، أعرق الجامعات المصرية، وفي كلية الآداب، أقدم كليات الجامعة وأكثرها استنارة، والأهم من ذلك في قسم اللغة العربية، الذي حمل منذ نشأته لواء الاختلاف والتمايز الثقافي. وأنا في هذا القسم قد وصلتُ إلى آخر الدرجات العلمية والوظيفية: وظيفة أستاذ.

وككاتب وقارئ، لا يمرّ شهرٌ إلا وأجد صحيفةً أو مجلةً جديدة، أو اتساعاً وتطويراً في الصحف والمجلات القائمة فعلاً. وكمُشاهد أيضاً تتوالى على عينيّ قنوات تلفزيونية ومحطاتٌ إذاعية يصعب حصرها، في الداخل وفي الخارج، وهي تزداد اتساعاً بسرعة متناهية. ومع ذلك فأنا لا أستطيع ـ عبر هذه الوسائل ـ أن أمارس حقّي في الاختلاف. وهذه الوسائل ـ كما هو واضح ـ هي أهمّ الوسائل الحاملة للخطاب السائد في اللحظة الراهنة، بالإضافة طبعاً الى المؤسسات الدينية ومركزها: المسجد.

في الجامعة، أعمل مع إدارةٍ وأساتذةٍ وطلاب. مع الإدارة تتناقص ـ طوال الوقت ـ فرصُ الاتفاق والحوار، إذ تتحول الإدارةُ بالممارسة وبفعل القوانين المتتابعة (وآخرها قانونُ تعيين العمداء) إلى إدارةٍ تمثّل السلطة السياسية ومصالحها وتنفّذ ما تُمليه هذه السلطة دون مناقشة أو حتى

* ـ ترحب مجلة **الآداب** بالسيد البحراوي، علماً ثقافياً مصرياً عربياً معارضاً. وتشرع ملف «حق الاختلاف» لكلّ التجارب الشخصية الإبداعية الأخرى. **(الآداب)**

قدرةٍ على الاستماع إلى أيّ رأيٍ مخالف في هذه القوانين والقرارات والممارسات. أما الأساتذة، فبرغم تنوعاتهم، يمثّلون، الى أقصى درجة، نموذج المثقف العربي الحديث، سواء المثقف التقليدي (وهو أيضاً حديث بحكم وجوده في مجتمع حديث!) أو المثقف الحداثي المستنير. هذا المثقف وخاصة من النوع الأخير منقسم على ذاته بوضوح؛ يُبدي أشياء ويمارس نقيضها، وخاصة في قضية الديمقراطية. فلك الحق أن تقول رأيك، وأن يُستمعَ إليه، على مضض، وبيقين مطلق من البداية؛ ولكنّ رأيك غير صحيح، وخاصة إذا اختلف مع رأيي أنا، الذي هو، دون شك، الرأي الوحيد الصحيح. قد أسمح لك بأن تختلف معي في التفصيلات؛ وأما الاختلاف في الجوهر، فليس من حقك، وأقصى ما أستطيع أن أقدمه لك بشأنه هو أن أستمع اليه ـ على مضض – من أُذُنٍ، وأُخرجه من الأذن الأخرى. وخشية أن يَستمع الى رأيك آخرون ويتأثّروا به، فإنّ من واجبي أن أعمل على تشويهه بكافة الطرق: بالمقاطعة والتهريج والانفعالات الزائدة، أو التجاهل، وعلى كل حال بعدم التنفيذ، إذا كنتُ أنا في موقع متنفّذ. وفي هذه الحالة سأعمل على أن أقتلك كمداً، أو تجاهلاً، أو هموماً، أو استبعاداً، أو سرقةً لجهدك ومحبّيك... الخ. وأظنّ أنّ هذا هو المنهج الأساسي في كافة المؤسسات، وما عداه استثناء.

مع الطلاب أنت في صلب المعركة. فأنت تنظر إليهم على أنهم ـ بحكم سنّهم ونبوغهم الذي أهّلهم للالتحاق بالجامعة ـ يحملون رغبةً دافقةً في الاختلاف والتمايز والتحقق. وأنت ترى أنّ مهمتك الأساسية هي مساعدتهم على امتلاك الكيفية ـ الذهنية والعملية ـ لتحقيق هذه الرغبة. هذا هو دور الجامعة الحق، ولذلك فإنّ التعليم فيها لا يعتمد على التلقين أو الإملاء أو الكتاب المقرّر، وإنما على البحث الحر والمناقشة العقلية وإبداء الرأي وممارسته وصولاً الى تكوين وجهة نظر مستقلة أو متميزة فيما يدرس الطالبُ أو يعيش.

وبالطبع، لن تعدم، حين تدخل [قاعةَ] المحاضرة، ومع استمرار إصرارك على هذه المهمة، أن تجد تجاوباً لدى عدد محدودٍ من الطلاّب. وأما الأغلبية الساحقة، فقد أفقدَتْها الرغبةَ في التميز كلُّ الظروف الاجتماعية التي نعيشها: بدءاً من الفقر المتزايد، وانتهاءً بأزمة البطالة الحادة التي تهدِّد مستقبلهم، مروراً بكل وسائل التشويه الذهني التي لحقتْ بشخوصهم بفعل التربية الأسرية السيئة وخطيب المسجد المتحجر ووسائل الإعلام التافهة المشوّهة للشخصية والمدرّس الفقير (مادياً وعلمياً وخلقياً) بدءاً من الحضانة وانتهاءً بالجامعة. هذه الظروف، لم تُفقد الطالبَ رغبتَه في التميز فقط، بل أفقدَتْهُ بالتأكيد قدرتَهُ على هذا التميز. فقد تنجح في احياء الرغبة لدى بعض الطلبة ولكنك ستفاجأ بأنهم غير قادرين على تحقيقها؛ إذ استُلّتْ منهم القدرةُ العقليةُ والتكوينُ النفسي السليم الذي يمكّنهم من التعرف على كيفية الوصول من منزلهم (في الدقّي) الى ندوة ثقافية (في المعادي) رغم أنهم من أبناء القاهرة [هذا مثال حدث فعلاً مع أحد طلابي من خرّيجي قسم اللغة العربية]. والأخطر من ذلك، أنك ـ أثناء أدائك لمهتمك ـ إذا أصررت عليها، سوف تفاجأ لا بعدم الاستجابة، بل بالموقف النقيض والمعادي؛ وهو موقف دفاعي ولكنه قوي لأنه مدفوع: إما بدافع القهر والاستسلام وعدم الرغبة في التجديد، وإمّا بدافع ايديولوجي يقوده الطلابُ المنضوون تحت لواء التيار الديني والذين يرون أنّ ما تفعله من تحقيق للتمايز وإعمال للعقل وغير ذلك من مبادئ التعليم الحديث إنّما هو كفر وإلحاد.

ـ ٢ ـ

أعتبر نفسي من بين المثقفين (المعارضين) محظوظاً، لأنه يُسمح لي ـ بحكم تخصّصي كناقد ـ أن أطلّ أحياناً من شاشة التلفزيون أو أتسلل عبر موجات الأثير. ورغم المرات المحدودة التي سُمح لي فيها بذلك، فإنني أعتبر إطلالي هذا خطأً كبيراً، لأنّ الوسيلتين ـ وخاصة التلفزيون ـ هما في الحقيقة حصن الدولة الحصين الذي لا تَسمح الا للموثوق بهم ثقةً مطلقةً بالاقتراب منه. ولذلك فإنّ معظم المرات التي اشتركتُ فيها في برامج تلفزيونية، سقط فيها مقصُّ الرقيب على معظم ما قلت؛ وأما المرّات القليلة التي لم يُحذف منها شيء فقد كانت لا تستحق [الاشتراك] لأنني ـ أنا نفسي، مشتركاً مع معدّ البرنامج أو المذيع ـ قمتُ بحذف ما لا ينبغي أن يقال، قبل التسجيل، وذلك عبر تواطؤٍ غيرِ معلن، يحصِر الحديثَ في نطاق المسموح به!

وفي بعض الأحيان يستطيع مُشاهدُ التلفزيون أن يلاحظ أنّ الرقيب لم يجد الوقت الكافي للحذف قبل إذاعة المادة، فيتدخل على الهواء بقصّ الصوت بحيث يبدو المتحدثُ أمامك، وكأنه ممثّلٌ في السينما الصامتة، ولكن طبعاً دون أن يمتلك أدواتها في التعبير: أي حركاتِ الوجه والجسم عامةً. ويستطيع المشاهد أن يكتشف أن هذا المتحدّث الموثوق به قد أخطأ في حديثه، إذ قال جملةً أو كلمة لا تتفق مع المواصفات التي ينبغي أن يسمعها المشاهدُ: الأعراف العامة ومصالح الدولة، الخ...

هذا عن التلفزيون المصري الذي يصل ويؤثّر ـ دون شك ـ في الأغلبية الساحقة من المصريين. فليس فيه أيُّ فرصةٍ

لممارسة حق الاختلاف... حتى بالنسبة للموثوق فيهم من الإعلاميين والكتّاب، الذين قد يعنّ لهم ـ باعتبارهم بشراً ـ أن يغيِّروا في بعض الصياغات التقليدية التي أصبحتْ مبتذلةً وغيرَ مؤثّرةٍ في المُشاهد نظراً لكثرة استخدامها دون معنى، أو حتى في المعنى النقيض.

أما القنوات غير المصرية العربية والعالمية، فإنّ وظيفتها مختلفة، وهي مَهْرب جيد ـ بالنسبة لمن يمتلكون القدرة المالية على استقبالها ـ من تهرّؤ التلفزيون المصري للاستمتاع سواء الحسيّ أو المعنوي؛ وهؤلاء ـ في الغالب ـ ليسوا مهتمين بالثقافة أو بالوعي أو بالاختلاف أو بقضية تغيير المجتمع الى الأفضل، لأنهم هم الذين أسماهم الدكتور رشدي سعيد، في مقاله «الحقيقة والوهم في الواقع المصري المعاصر» (**الهلال** يناير ١٩٩٥) بالكتلة الطافية في المجتمع المصري والتي يقدِّرها بـ ١٤٪ من سكان مصر، يحصلون على ٧٤٪ من مجمل الدخل القومي، أي انهم يستمتعون بمعظم خيرات الشعب والوطن في مصر.

أما الصحف والمجلات، فبالإضافة الى أنها تتزايد باستمرار، فإنها تتمتع بقدر أعلى من حرية الرأي، سواء منها المسماة بالقومية أو المسمّاة بالحزبية، لأنّ فيها درجة عالية من السماح بالرأي الآخر. غير أن هذا الرأي الآخر له حدود لا يجوز تجاوزها بالطبع، وهذه الحدود تصنَعها مجموعةٌ من الضوابط التي تتمثل في الشروط التي يجب توافرها لإصدار صحيفة أو مجلة: وهي أن تكون صادرةً عن حزب سياسي أو جمعيةٍ مساهمين لا يقلّون عن مائتي مساهم لكلّ منهم سهمٌ واحدٌ قيمته خمسمائة جنيه. ثم يخضع الأمر في النهاية «للمجلس الأعلى للصحافة» لإعطاء التصريح أو منعه.

ومن المعروف أنّ الأحزاب القائمة لا تُعتبر أحزاباً بالمعنى الصحيح للكلمة، فليس التجمع الحزبي في بلادنا ـ كما هو في العالم ـ تجمعاً سياسياً يعبّر عن مصالح طبقة اجتماعية أو تيار فكري. فهذه الطبقات مفككة؛ وما كان منها متكاملاً واضحَ الملامح فقد تم تفكيكه عمداً خلال العقود الماضية؛ وهذا ينطبق على طبقة العمال، والطبقة الوسطى، عبر سياسات متعددة، أهمها الإعارة التي غيرتْ تماماً ملامح الوضع الطبقي في مصر، سواء في الريف أو في الحضر.

كما أن القيادات الفكرية غير متبلورة، والمتبلور منها ممنوعٌ من ممارسة العمل السياسي العلني، كما هو الحال بالنسبة للإخوان المسلمين، أو الشيوعيين. وعلى هذا النحو لا يمكن للفرد أن يعبِّر عن نفسه إلا من خلال أحزاب وَرَقية غير متمايزة بوضوح، وتُصدر صحفاً تعبِّر عن هذا اللاتمايز، وليس لها (أي للأحزاب) سوى هذه الصحف.

فإذا أراد جماعةٌ من المثقفين أن يُصدروا صحيفةً أو مجلة، كما يحاول مثقفٌ كبير مثل الدكتور شكري عياد أن يفعل، كان عليهم أن يعانوا تجميعَ المبلغ الضخم المطلوب (مائة ألف جنيه) من مائتي عضو على الأقل، إذ لا يجوز قانوناً (على سبيل التشتيت) أن يساهم العضو بأكثر من سهم، بل لا يجوز لأسرة واحدة (الزوج والزوجة والأولاد القصّر) أن تساهم بأكثر من سهم واحد. ولذلك فرغم الرغبة الملحّة التي تسيطر على المثقفين ـ في المثال المشار اليه سابقاً، أي الملتفين حول شكري عيّاد ـ فإنهم يعملون بدأبٍ منذ أكثر من عام دون أن يجمعوا نصفَ المبلغ المطلوب.

سقط مقص الرقيب التلفزيوني على معظم ما قلت؛ وأحياناً أحذف أنا نفسي ما لا يسمح به!

المحصّلة أنّ مثقفاً ما يريد أن يمارس اختلافه عبر التلفزيون لن يجد سبيلاً إلى ذلك. ورغم «حرية الصحافة» فإنّه لا يستطيع أيضاً أن يمارس هذا الاختلاف إذا كان اختلافاً عميقاً. وليس أمراً شاذاً أنني أشعر منذ سنوات طويلة أنني لا أجد الصحيفة أو المجلة التي تسمح لي أن أكون أنا بالضبط، وأن تنشر ما أريد قوله بالضبط دون حذفٍ أو تغيير؛ ولقد سبق لمجلة **إبداع** أن حذفتْ لي عبارةً من مقال دون استئذان أو اعتذار، وقد تُضطر مجلة مثل **أدب ونقد** نفسها الى اختصار بعض أجزاء من بعض مقالاتي القليلة بحجة الطول. وإذا حدث أن كان المقال مخالفاً لرأي رئيس التحرير، فإنه يعطي لنفسه الحقَّ في الهجوم على هذا المقال، لا في تعليقٍ عليه، وإنما في افتتاحية العدد، التي يُفترض أنها لا تعبّر عن رأي رئيس التحرير، بل عن رأي هيئة التحرير ككلّ. من هنا أشعر صادقاً أنني لا أجد ما يمثِّلني بحقٍّ في الصحافة المصرية، وبالطبع في الصحافة العربية التي تحولتْ الى مجرد وسيلةٍ للارتزاق وشراءِ المثقفين، لا للتعبير عن الرأي أو الاختلاف.

وفي هذا السياق أود أن أشير الى مجرَّد نموذج لتعاملات الصحافة العربية والمصرية أيضاً بشأن الاختلاف.

فمنذ عامين طُلب مني الكتابة في جريدة **الحياة** التي تصدر في لندن. فنشرتُ لديهم مقالاً وكان مساهمةً في تحقيق حول أزمة المثقف الماركسي في العالم العربي. وقبل نشر هذا التحقيق وجدتُ أنّ الصحيفة قد أجرتْ حواراً مع السفير الاسرائيلي في القاهرة، وهو الأمر الذي اعتبرتُهُ ـ مع بعض الزملاء ـ نوعاً واضحاً من التطبيع مع إسرائيل، وهو ما أرفضه. فأرسلنا برقيةً إلى الصحيفة تفيد احتجاجنا على هذا الحوار، وطلبنا عدمَ نشر التحقيق، ورفضنا التعامل مع الصحيفة بعد ذلك. وما حدث هو أنّ البرقية لم يُلتفتْ إليها، ولم يُشَرْ إليها بكلمة، ونُشِر التحقيق رغم أنفنا!

والأمر نفسه في الصحافة المصرية. فذاتَ مرةٍ طلبتْ مني **أخبار الأدب** مقالة عن سهير القلماوي، فكتبتُها وسلّمتها. وقبل النشر فوجئتُ بأنّ الصحيفة قد فتحتْ باباً عن اسرائيل اعتبرتُهُ أيضاً نوعاً من التطبيع، فطلبتُ سحب المقال وعدم التعامل معي بعد ذلك. وبالفعل، فإنّ الصحيفة كفَّتْ منذ ذلك الوقت عن التعامل معي، لا بمعنى ألاّ تطلب مني شيئاً، بل بمعنى اعتباري غير موجود على سطح الأرض أصلاً. ولذلك تمنع أيَّ إشارة في أيّ خبرٍ الى اسمي حتى لو كنتُ أكثر المساهمين فعاليةً في الموضوع الذي يغطّيه الخبر. ورغم أنّ هذا الموقف قد عُدِّل نسبياً في الفترة الأخيرة، إلا أنه يظلّ من حيث المبدأ هو الموقف الواضح.

لا أجد الصحيفة أو المجلة التي تنشر ما أريد قوله بالضبط دون حذف أو تغيير!

-٣-

لقد سمحتُ لنفسي، خلال الصفحات السابقة، أنْ أقدِّم حالتي كعيِّنة لما يعانيه مثقفٌ يحاول أن يكون مختلفاً، أي أن يحقق خصوصيته، التي تعني بالضرورة أنه مختلف. وعبر استعراض هذا العناء من القطاعات المختلفة التي تمثّل القنوات الحاملة للخطاب السائد، بدا بوضوح أنّ هذا الخطاب السائد ليس هو خطاب السلطة بمعناها الضيق والمحدود، بل هو خطابُ شريحةٍ اجتماعيةٍ لها أبعادُها الطبقية وتجلياتها الثقافية التي تقوم على قيمة أساسية هي: نفي الاختلاف.

إنّ نفي الاختلاف قد يبدو لدى بعض الأجهزة نوعاً من الدفاع عن مصالح السلطة المباشرة، كما هو الحال في جهاز كالتلفزيون، أو جهاز الأمن بطبيعة الحال (وما حدث في المعرض الصناعي الأخير يشكّل نموذجاً على ذلك). غير أنها قيمة (لا بالمعنى الايجابي طبعاً) تغوص الى عمقٍ أخطر، في وجهة نظري، هو عمق تكوين الطبقة المهيمنة على حياتنا منذ بداية العصر الحديث، وهي الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة، والتي تمتد الى ما يُسمّى بالبرجوازية الصغيرة ذات الامتداد الواسع في الحياة المصرية الحديثة.

لقد كثر حديثُ المؤرِّخين والمحلِّلين عن الأصول التاريخية لنشأة هذه الطبقة في مصر الحديثة، وأَجمَعَ الكلُّ على مجموعة من الخصائص وسَمَتْ هذه النشأة، ومنها أنها كانت هشّة ووُلدتْ ولادةً مبتسرة وغير طبيعية ومفروضة من أعلى ومرتبطة ـ منذ ذلك الوقت ـ بمصالح القوى الأجنبية الطامعة في مصر وخيراتها وموقعها. ولا شك أن خصائص الميلاد هذه قد أدّتْ إلى تعويق هذه الطبقة عن تحقيق مشروعها في الحياة المصرية، ألا وهو إنجاز المجتمع الرأسمالي بتجلياته المختلفة في الاقتصاد والسياسة والفكر والفن... الخ. وبدلاً من هذا المجتمع تحقق شكلٌ رأسمالي لكنه في الحقيقة بجوهرٍ غير رأسمالي، قد يرى البعض أنه ـ في العمق ـ ما قبل رأسمالي ويراه البعض مجتمعاً رأسمالياً متخلفاً. أما أنا فأراه مجتمع الرأسمالية التابعة. وهذا التوصيف الأخير هو الذي يسمح بفهم كونه شكلاً رأسمالياً بدون مضمون رأسمالي. فالأشكال المختلفة التي نعيشها ـ على كافة المستويات ـ هي محاولة لنقل وتقليد النموذج الرأسمالي الأوروبي (والآن توابعه في بلدان الخليج أو بعض بلدان آسيا). والنقل أو التقليد يستحيل أن يمتلكا جوهر الشيء المقلَّد وإنما سيمتلكان قشرته وحدها. وهذا ما يكشف بوضوح الانفصال (أو الانفصام) الذي تعيشه هذه الطبقةُ على كافة المستويات بين القيم التقليدية الممتدة في الماضي، والأشكال المستوردة التي يعلنها اللسان.

وكما سبق القول، يطنطن الجميعُ بحق الاختلاف دون أن يسمحوا بممارسته أو حتى دون أن يعرفوا معناه العميق، لأنهم ليسوا أبناء مجتمع رأسمالي حقّ. ليسوا أفراداً بالمفهوم الدقيق الذي أتى به المجتمع الرأسمالي، حيث الفرد هو كيانٌ مستقل متمايز واعٍ بهويته وبتميزه وخصوصيته، كما هو واعٍ بتميز الأفراد الآخرين وخصوصيتهم ويعرف

أنه يكوّن ـ مع الآخرين ـ الجماعة أو المجتمع، وأن على كل منهم دوراً محدداً لا بدّ من إنجازه لكي تتحقق حياةُ هذا المجتمع، وأن هذا الدور يقتضي لكل منهم حقوقاً لا بد أن يحصل عليها كي يكون قادراً على أداء هذا الدور. وهذه هي الحقوق التي تجسدتْ في شعارات الثورات الأوروبية، وفي دساتيرها وفي مواثيق حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي نفسها التي تتمحور حول حق الانسان في الاختلاف وممارسة هذا الاختلاف.

هذا المعنى العميق للاختلاف ليس متحققاً في مجتمعنا الحديث بسبب فشل البرجوازية المصرية في تحقيق الانتقال إلى المجتمع الرأسمالي. ولا أظنّ أنه سيتحقق قريباً، لأن هذه البرجوازية لن تستطيع تحقيق هذا الانتقال، بل تبتعد عنه بقدر ما تُوغِل في التبعية للرأسمالية العالمية والاندماج في النظام العالمي الجديد، كما تفعل الآن. ولا يختلف عن هذه البرجوازية في هذا المأزق ـ فيما أعتقد ـ رافعو الشعارات المعادية لها ولتوجهاتها، لأنهم ـ من ناحية ـ ينتمون الى الطبقة ذاتها، ويمارسون آلياتها ذاتها في العمل والحياة، بل إنّ بعضهم ـ والمدافعين منهم بخاصة عن حقوق الإنسان ـ يوغلون في التبعية بفعل قبولهم للمعونات الأجنبية التي تشوّه عملهم، وتجعلهم يدافعون لا عن حقوقنا، بل عن مصالح المموّلين. هؤلاء هم أغلبية النشطاء في الحياة السياسية الآن؛ أما الأقلية المختلفون، فإنهم معزولون ومهمّشون ومقموعون.

٤

بدأت بالشك في قدرتي على أن أعبّر عن حقي في الاختلاف، وربما أكون قد نجحتُ في تجاوز هذا الشك وتحقيق قدر ما من الاختلاف، لا الاختلاف كله. وإذا ما نجحتُ في نشر هذا المقال، فسوف يتحقق قدرٌ أعلى من هذا الحقّ. ولكن الأهم، والذي أعرف أنه لن يتحقق، هو أنّ نشر هذا المقال لن يؤدّي إلى نتائج ملموسة على المستوى الواقعي. فقد ينجح في التنبيه إلى خطورة المشكلة، على مستوى وعي بعض الأفراد. وأما أن تهتم الجهاتُ المسؤولة بمحاولة حلّ هذه المشكلات، ولو على المدى البعيد، فإنّي لا أظن أنه وارد أصلاً.

هل هذه النهاية شديدة التشاؤم؟

لا أعتقد. كلُّ ما يعيبها أنها شديدة القسوة في وصف حالنا. وأرى أننا في حاجة حقيقية إلى هذه القسوة مع النفس: أن ننكأ الدُّمّل المتقيح حتى تسيل الدماءُ الفاسدة، وتسمحَ للدماء الجديدة بأن تولد.

القاهرة